THE
DEMOCRATIC
ECONOMY
الاقتصاد الديـمقراطي

تقرير 2022

الفصل الأول

الاقتصاد الكلي

مدعوم من

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

The Solidarity Directory
دليـــل تضـــــــامن

حزيران 2022
بيروت، لبنان

تقدير وشكر

نود أن نشيد بأعضاء فريق دليل تضامن لمساهماتهم طوال مراحل التخطيط لورش العمل التي كانت جزءًا من الفصل الأول من منتدى الإقتصاد الديمقراطي لعام ٢٠٢٢ تحت عنوان الإقتصاد الكلي. ونحن ممتنون للدعم اللوجستي والتقني الذي قدمته منسقة المشروع، سنا الصايغ، لإعداد حلقات العمل وتنفيذها والإبلاغ عنها، والتي كان لها دور جوهري في نجاح الفصل الأول.

أيضاً، نود أن نشكر ماهر أبو شقرة، المدير الإستراتيجي في دليل التضامن، على دعمه ومساهمته الفنية في مرحلة تصميم المشروع، وحلقات العمل، ووضع خارطة الطريق لتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء إقتصاد ديمقراطي. شكر خاص لأليس كفوري، مستشارة التنمية الإقتصادية لدليل التضامن، لمساهمتها في مرحلة تصميم ورش العمل ولأداء دور مهم من خلال إدارة الجلسات، بالإضافة إلى تقديم مساهمتها التقنية وتحليل البيانات وتفسير النتائج ووضع خارطة الطريق لتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء إقتصاد ديمقراطي.

نود أن نعبر عن إمتناننا لضيوف البودكاست: فيفيان عقيقي ودينا أبو زور وعلي نور الدين ونبيل حسن. نشكر أيضا محاورين البودكاست: أمير مغربي وسنا الصايغ.

كما نعرب عن خالص تقديرنا لجميع المشاركين في حلقة العمل من مختلف الخلفيات على مشاركتهم النشطة في الجلسات. حيث أن وجهات نظرهم ومداخلاتهم الهامة أثرت في نوعية المناقشات في جميع الجلسات وأثرت إيجابيا على نتائج حلقة العمل. و قد إنعكس ذلك في مضمون هذا التقرير.

نحن ممتنون أيضاً للتمويل المقدم من Friedrich Ebert Stiftung (FES) ودعمهم المستمر خلال فترة المنتدى.

محتـــوى

تقـــرير
المحور الأول

I. المقدمـــــة	05
II. المقاربة والمنهجيات المتبعة	09
III. وصف الانشطة	10
IV. تقييم ورشة العمل	12
V. توصيات	15

الملخص تنفيذي

عقد منتدى الإقتصاد الديمقراطي لعام 2022 في دليل التضامن ، وهو مشروع تموله مؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتنغ (FES)، خمس ورش عمل كجزء من الفصل الأول بعنوان الإقتصاد الكلي. جاءت هذه المبادرة كتكملة لمؤتمر الإقتصاد الديمقراطي لعام 2021 للمضي قدما في النتائج التي تم التوصل إليها بعد المناقشات الجارية التي كانت تحصل. الهدف الرئيسي من منتدى هذا العام هو التركيز على ربط عمل مؤتمر الإقتصاد الديمقراطي بالسياسة المحلية من خلال الأطر والأدوات التي من شأنها نشر إقتصاد ديمقراطي. أيضا سيركز مسعى هذا العام على إشراك الناس وتشجيعهم على المشاركة في المناقشات التي تجري في عدة مناطق في لبنان.

سيقوم هذا المنتدى أيضاً بدمج توصيات السياسة الرئيسية للموضوعات الأربعة التي تمت تغطيتها العام الماضي في الفصول الثلاثة المقترحة لعام 2022 وهي (1) الإقتصاد الكلي و (2) الإقتصاد الإقليمي و (3) الإقتصاد القطاعي. سيتم التعرف بشكل أكبر على أفضل الممارسات المقترحة في سياقات مماثلة للسياق اللبناني عبر مناطق مختلفة في لبنان ومن المحتمل وضعها حيز التنفيذ.

وسيتبع ذلك منهجية بحث واسعة ومنطقية سيتابعها فريق الإقتصاد الديمقراطي. ستركز الخطة المقترحة للعام المقبل بشكل أكبر على العدالة الإجتماعية وتعزيز إقتصاد ديمقراطي شامل من خلال تسليط الضوء على الأقليات، مثل العمال المهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفئات المهمشة.

تناول الفصل الأول السياسات المتعمقة والوضع الإقتصادي في لبنان. شمل أيضا مناقشات حول سياسات المالية العامة، وإصلاحات صندوق النقد الدولي، والإصلاحات الحكومية، وعمل تمويل المانحين. جمعت ورش العمل التي عقدت في 8 و9 و29 و30 من شهر نيسان/أبريل والثالث من شهر حزيران لعام 2022 في مكتب دليل التضامن في بدارو، نشطاء إجتماعيين وسياسيين وطلاب وباحثين.

تطرق المشاركون خلال حلقات العمل الأربعة الأولى للقضايا البارزة التي ظهرت في العامين الماضيين وحاولوا حصر نطاق الأسباب الجذرية من أجل إقتراح توصيات واقعية. مهدت ورشة العمل الخامسة الطريق لخطة عمل عملية تضمنت معطيات من مجموعات مختلفة من السكان وساهمت في نهاية المطاف في الاستجابة للأزمات المستمرة في لبنان.

Photo by Maxime Bhm - One of the The Democratic Economy events in

المقدمة

عقد منتدى الإقتصاد الديمقراطي لعام 2022 في دليل التضامن، وهو مشروع تموله مؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتنغ (FES) سلسلة من خمس ورش عمل كجزء من الفصل الأول من أنشطته بعنوان «الإقتصاد الكلي». وحملت ورش العمل الخمس العنوان التالية:

الأهداف

كان الهدف العام من ورش العمل هذه هو بدء الحوار بين شبكة من الأفراد المهتمين للتأثير على خطط العمل المستقبلية للمضي نحو إقتصاد ديمقراطي والمساهمة في نهاية المطاف في الاستجابة للأزمة اللبنانية. وتمثلت الأهداف المحددة لحلقة العمل هذه فيما يلي:

- التداول في استخدام المعرفة التي جاءت نتيجة المؤتمر لوضع أو الإبلاغ بالتوصيات التي تستهدف القضايا الإجتماعية والإقتصادية.
- وضع خارطة طريق للعمل المشترك المستقبلي حول تمهيد الطريق نحو إقتصاد ديمقراطي.

الفئة المستهدفة

ضمت ورشة العمل المشاركين المسجلين بعد تعميم مكالمة على وسائل التواصل الإجتماعي (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم1 لمزيد من التفاصيل). و توزع المشاركين على النحو التالي:

ورشة العمل الأولى: سياسات صندوق النقد الدولي: إما الفشل أو النجاح

توزع المشاركين حسب الفئة العمرية

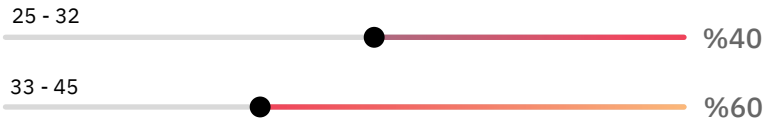

توزع المشاركين حسب الجنس

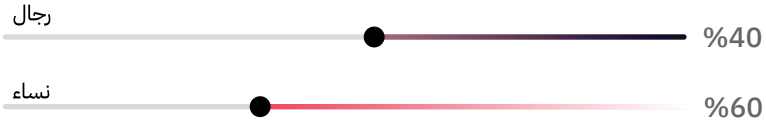

ورشة العمل الثانية : السياسات المالية في أعقاب أسوأ الأزمات في لبنان

توزع المشاركين حسب الفئة العمرية

توزع المشاركين حسب الجنس

الفئة المستهدفة

ورشة العمل الثالثة: الإصلاحات الحكومية

توزع المشاركين حسب الفئة العمرية

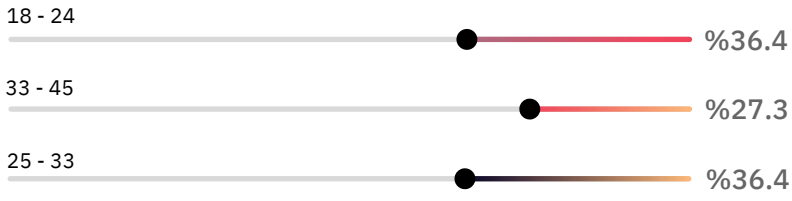

توزع المشاركين حسب الجنس

ورشة العمل الرابعة : تمويل المانحين

توزع المشاركين حسب الفئة العمرية

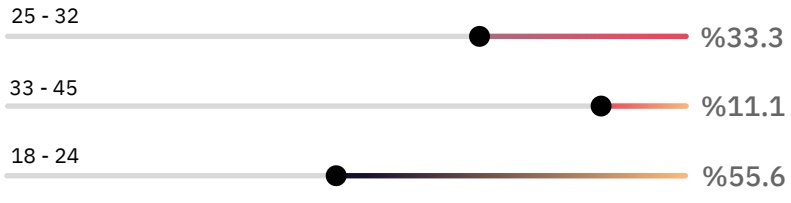

توزع المشاركين حسب الجنس

الفئة المستهدفة

ورشة العمل الخامسة : ربط النظرية بالممارسة (إنشاء خارطة طريق لتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء إقتصاد ديمقراطي)

توزع المشاركين حسب الفئة العمرية

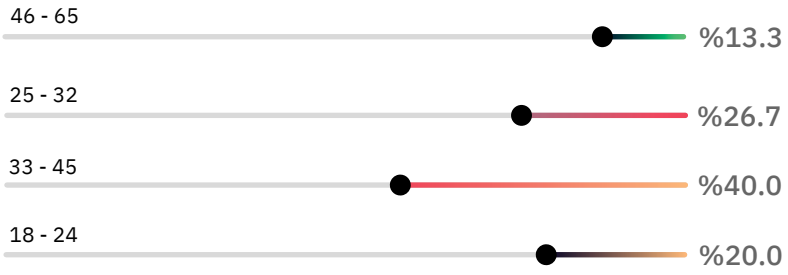

توزع المشاركين حسب الجنس

الزمان والمكان

عقدت ورش العمل في 8 و 9 و 29 و 30 من نيسان 3 تموز من العام 2022 في مكتب دليل التضامن في بدارو. (يرجى الرجوع إلى المرفق 2 للاطلاع على جداول الأعمال التفصيلية).

المقاربة والمنهجيات المتبعة

هذه الورشة هي جزء من منتدى الإقتصاد الديمقراطي لعام 2022 في فصله الأول بعنوان الإقتصاد الكلي. تم تصميم ورشة العمل لاستكمال والمضي قدما في المعارف الناتجة عن مؤتمر الإقتصاد الديمقراطي الذي أقيم في عام 2021. كانت المقاربات المستخدمة خلال حلقة العمل تشاركية إلى حد كبير .

ناقش المشاركون في مجموعات خلال جميع الجلسات العصف الذهني القضايا الإجتماعية والإقتصادية الرئيسية المطروحة حاليا على الطاولة وقامو بتحويل النظريات إلى مبادرات مؤثرة في المجتمع بدعم من المجتمع نفسه من خلال حلول إجتماعية وإقتصادية بديلة تم تكييفها للوصول إلى إقتصاد ديمقراطي. مهدت الجلسة الأخيرة من ورشة العمل المجال أمام خارطة طريق مستقبلية للتغيير، بما في ذلك إمكانية تشكيل شبكة إقليمية ومحلية للتأثير على ممارسات التضامن والبحوث والمساهمة في نهاية المطاف في الاستجابة للأزمة اللبنانية.

تضمن أيضاً هذا الفصل بودكاست فردي مع مخبرين رئيسيين في هذا المجال لمناقشة القضايا المعروضة في ورش العمل ونشرها على وسائل التواصل الإجتماعي للتوعية والنشر. ناقشت هذه البودكاست الحلول المحتملة لمشاكلنا المالية والإقتصادية مع النهوض بمسارات التمويل الأخلاقي.

Photo by Daleel Tadamon - One of the The Democratic Economy events in Beirut

وصف الأنشطة

تألفت الأنشطة من خمس ورش عمل وأربع جلسات بودكاست تم تصويرها على أيام كاملة. تضمنت هذه الأنشطة عدة مكونات على النحو التالي:

ركز الجزء الأول من الجلسة خلال **ورشة العمل الأولى** على تضييق نطاق الأسباب الجذرية للمشكلة وما الذي غذى الأزمة القائمة، وتحديد أولويات الموضوعات التي ظهرت، وتحليل الفجوات والتحديات. وطلب من المشاركين التفكير فيما إذا كان برنامج صندوق النقد الدولي أمرا لا مفر منه في لبنان أم لا. ثم طلب منهم تبادل الأفكار وتحديد الآثار المترتبة على اعتماد صندوق النقد الدولي على مجموعات مختلفة من السكان. وخصص النصف الثاني من ورشة العمل لجلسة عمل مكثفة حدد فيها المشاركون ثلاث فئات من التوصيات:

(1) توصيات الطبقة الحاكمة، وتلك هي النوع الذي تهدف الطبقة الحاكمة والنخبة إلى تنفيذه، تاركة الفئات المحرومة في أوضاع صعبة،
(2) التوصيات المثالية، وتلك هي التوصيات التي سيتم تنفيذها بشكل مثالي في سياق مختلف.
(3) وأخيرا توصيات عملية يمكن تنفيذها في إطار الواقع الحالي.

ركزت الجلسة خلال **الورشة الثانية** على مناقشة فهم السياسة المالية وإصلاحاتها وقيودها، بالإضافة إلى فهم الفرق بين الضرائب المباشرة التصاعدية والضرائب غير المباشرة. يتألف النشاط الأول من نشاط يحدد فيها المشاركون من أين ينبغي أن تأتي الإيرادات الحكومية ومن أين ينبغي أن تنفق بشكل مثالي. في النشاط الثاني، ولتسليط الضوء على أهمية السياسات المالية العادلة، تألف النشاط من تحديد من يستفيد ومن يعاني (وإلى أي درجة) في ظل النظام الضريبي الحالي مقابل النظام المثالي.

تضمنت الجلسة الأولى خلال **ورشتي العمل الثالثة والرابعة** مناقشة حيث بحث المشاركون في الإصلاحات التي لا مفر منها، بالإضافة إلى الاستجابة الحالية للمعونة وفهموا حدودها. تضمن النشاط الثاني جلسة عمل نظر فيها المشاركون، من مختلف القطاعات والخلفيات، في البدائل الإجتماعية والإقتصادية الممكنة إلى جانب الإصلاحات مع تقييم جدواها وأولوياتها استنادا إلى الحالة الراهنة. وناقشت الجلسة التي عقدت في حلقة العمل الرابعة أيضا كيفية توجيه المعونة.

في **ورشة العمل الخامسة والأخيرة**، كان الغرض من الجزء الأول هو تحديد المتطلبات العاجلة على المدى القصير، وأجري ذلك من خلال مناقشة تشاركية ومنسقة. تضمن الجزء الثاني من حلقة العمل جلسة عصف ذهني أدت إلى القدوم بخطة تعكس السبل الممكنة لتحريك وتنظيم الفئات الأكثر حرمانا ودفعهم نحو التغيير.

أما فيما يتعلق بالبودكاست، ففكرته جاءت من إعتقادنا بأن تعميم المفاهيم المتعلقة بالإقتصاد السياسي والتضامن والديمقراطية أمر بالغ الأهمية في المسعى لخلق التأثير. كانت هذه البودكاست عبارة عن جلسات تصوير لمدة 20 إلى 30 دقيقة مع الإقتصاديين والخبراء الماليين وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والباحثين والمفكرين الرئيسيين وأعضاء الحركات السياسية.

Photo by Daleel Tadamon - One of the The Democratic Economy events in Beirut

تمحور البودكاست الأول حول صندوق النقد الدولي والسياسة المالية من خلال وجهة نظر الناشطة والباحثة فيفيان عقيقي. ناقش هذا البودكاست أمثلة نماذج إقتصادية بديلة من تجارب ناجحة مثل تونس وعرض إمكانات تعبئة وتنظيم الناس في لبنان بطريقة مماثلة على أمل إحداث تأثير مماثل للاستجابة للأزمة.

تم تصوير البودكاست الثاني مع دينا أبو زور وتم التركيز خلاله على صندوق النقد الدولي والسياسة المالية من وجهة نظر اتحاد الودائع. ناقش هذا البودكاست أهمية إشراك المجتمع المدني والجماعات السياسية في مفاوضات صندوق النقد الدولي لضمان الشفافية وعرض المعاناة والاحتياجات الحقيقية للشعب.

كان الضيف الثالث نبيل حسن، وهو مستشار وشريك في مجموعة „بيوند" حيث ركز هذا البودكاست على الوكالات المانحة ودورها في العامين الماضيين. كما ناقش أهمية مواءمة الإصلاحات الحكومية مع المساعدات المستلمة للحد من الفساد وازدواجية العمل.

ناقش علي نور الدين في البودكاست الرابع واقع مفاوضات صندوق النقد الدولي وشرح كيف كان من الممكن أن يكون الوضع الذي نحن فيه حاليا مختلفا تماما لو اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة في عام 2019.

تقييم ورشة العمل

تم تقييم رضا المشاركين عن ورشة العمل التدريبية في نهاية كل ورشة عمل (راجع الملحق 3) والتي تألفت من سؤال مقياسي يشير إلى مدى احتمال أن يقوموا بتوصية ورشة العمل لشخص يعرفونه.

يلخص الجدول التالي نتائج إجابات المشاركين:

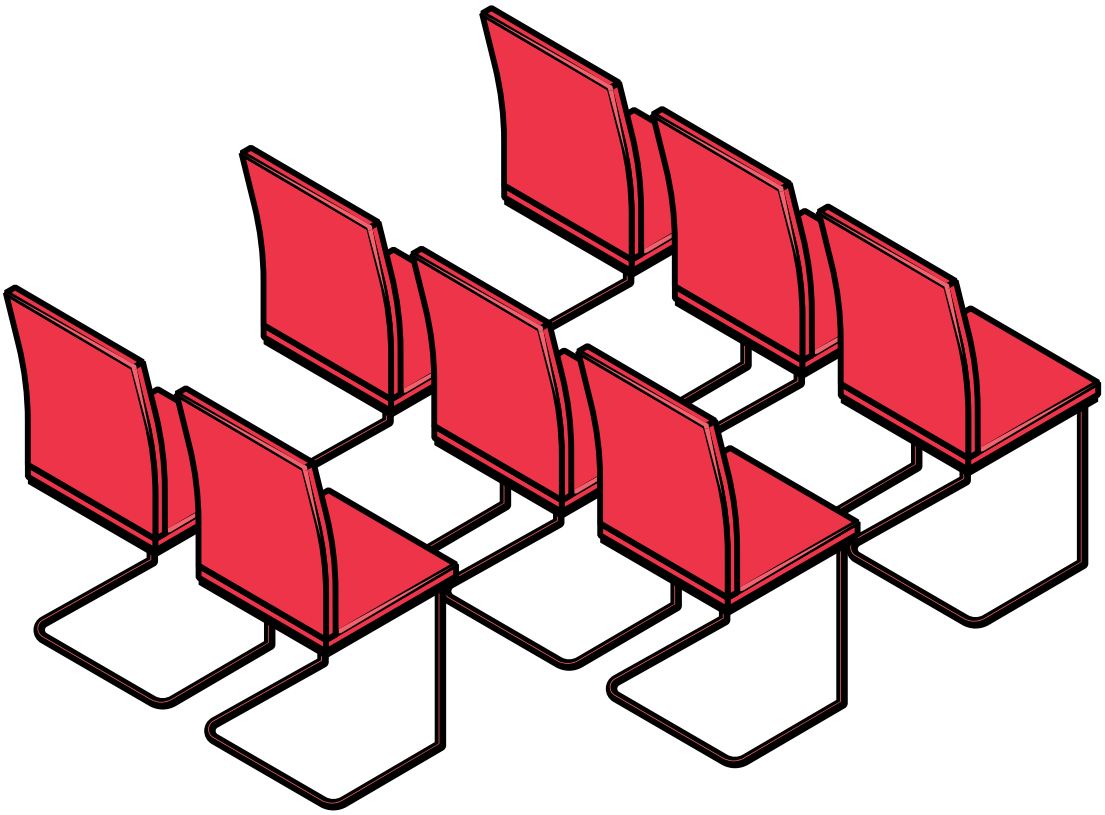

على مقياس من 1 إلى 10 ، كم توصي بهذه الورشة لشخص تعرفه؟	مقياس من 10 (متوسط)	صافي نقاط الترويج
ورشة العمل الأولى: سياسات صندوق النقد الدولي: إما الفشل أو النجاح	8.5	50
ورشة العمل الثانية: السياسات المالية في أعقاب أسوأ الأزمات في لبنان	9.5	100
ورشة العمل الثالثة: الإصلاحات الحكومية	9.8	100
ورشة العمل الرابعة: تمويل المانحين	9	80
ورشة العمل الخامسة: ربط النظرية بالممارسة (إنشاء خارطة طريق لتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء إقتصاد ديمقراطي)	8.4	40

عندما سئل معظم المشاركين عن أكثر ما أعجبهم في حلقة العمل، إتفقوا على أن التنظيم والنهج التشاركي خلال الجلسات والمناقشات مفيدان للغاية، مما شجعهم على التعبير عن أنفسهم بحرية لغرض التغيير.

فيما يلي بعض التصريحات التي كتبها المشاركون:

"الإقتصاد الديمقراطي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية في لبنان"

"أعتبر هذه الورشة مساحة نقاش نضع على أساسها خطط عمل بأسلوب تشاركي، وأرغب بمشاركتها مع أشخاص تتقاطع طرق تفكيري معهم"

"من المهم أن يتم النقاش بين أصحاب المصالح حول كيفية إضفاء الطابع الديمقراطي على الإقتصاد. الموضوع مثير للاهتمام وكانت المقاربة جيدة جيدا"

"لأنه يوفر نظرة عملية للمواضيع ويجمع بين أشخاص من خلفيات متعددة للدعم والتنفيذ في المستقبل حيث يكون ذلك ممكناً"

"جلسة ذات أهمية كبيرة. والطريقة التي يتم التعامل بها مع القضايا الإجتماعية والإقتصادية في الجلسة هي بطبيعتها غير تقليدية وذلك أمر نادر الحدوث وتفاعلي للغاية بحيث أنه يلفت النظر"

"لانها تنقل النقاش الضرائبي و الإقتصادي الى حيث يجب أن يكون وهوعامة الناس . و تفتح الأفق أمام الشباب للتفكير بالواقع المثالي للسياسات الضريبية"

كان لدى المشاركين إقتراحات مواضيع لورش العمل المستقبلية وفيما يلي بعضها: الخدمات المصرفية التعاونية، والنماذج الإقتصادية المختلفة (الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتعاونية ، والجمعيات ، وما إلى ذلك) التي تعكس المبادئ الديمقراطية ويمكن أن تنعش الإقتصاد، والمشاركة مع صناع القرار، والتعلم من تجارب البلدان الأخرى، وأكثر من ذلك بكثير!

التوصيات

1. الوضع الإجتماعي والإقتصادي في لبنان: الأسباب الجذرية للكوارث المستمرة

يعاني لبنان في ظل نموذج إقتصادي ريعي ذو ضرر متفاقم منذ نهاية الحرب الأهلية. إنهار النظام في بداية العام 2019، وتجلى ذلك في زوال الخدمات الأساسية وإنهيار العملة اللبنانية بالتزامن مع ضوابط رأسمالية غير رسمية ورفض فتح خطوط ائتمان بالعملات الأجنبية للدفع للموردين الذي بدأ بضعة أشهر.

يتطلب فحص تطور الإقتصاد السياسي اللبناني بعد الحرب الأهلية في عام 1990 النظر في الخاصيتين الرئيسيتين للدولة، بشكل خاص الطبيعة الطائفية والسياسات النيوليبرالية. تمثلت خطة إعادة الإعمار التي تحت ترئسها رفيق الحريري من إعادة بناء البلاد على أساس الديون وتحويل مدينة بيروت إلى مركز إقليمي موجه نحو القطاعات الإقتصادية غير المنتجة[1] لم تعتمد إعادة بناء العاصمة على „خصخصة المناطق الحضرية"[2] فحسب، بل استبعدت أيضا الأشخاص من الطبقات الدنيا واللاجئين والعديد من الملاك المستأجرين.

و إذا ما نظرنا بسرعة إلى الوضع الآني، لم تعد البلاد قادرة على موازنة دفاترها من خلال الإيرادات الناتجة من السياحة والمساعدات الدولية والأرباح المتضخمة من القطاع المصرفي والخدمات المالية. إن الاعتماد على القطاع الخدماتي الذي يتأثر بالتوترات الجيوسياسية التي لا نهاية لها في لبنان والمنطقة بالإضافة إلى إهمال القطاعات الإنتاجية والاعتماد على الواردات قد استنزف الاحتياطيات الأجنبية وسط الاضطرابات السياسية والأزمات المتعلقة بالخليج ودول أخرى. ولذلك، اضطرت البلاد إلى التخلف عن سداد ديونها، مما أدى إلى دق أجراس الإنذار بين المقرضين وجعل من الصعب جدا الاقتراض مرة أخرى.

وفي حين أن هناك الكثير مما ينبغي تفصيله بشأن الأسباب الجذرية للأزمات المتعددة الأبعاد، فإن الفروع التالية تهدف أساسا إلى إبراز المخاطر الطويلة الأجل التي أعقبت فترة إعادة الإعمار مع التركيز بشكل خاص على السياسات الإقتصادية والحلول الممكنة.

Photo by Christelle Hayek - Unsplash

1 Read more on: https://metropolitics.org/The-reconstruction-of-Beirut.html

2 As described by Dr. Heiko Schmid in his article 'Privatized urbanity or a politicized society? Reconstruction in Beirut after the civil war', published online on 20 Aug 2006: https://doi.org/10.1080/09654310500420859

2. برنامج صندوق النقد الدولي للبنان: إما الفشل أو النجاح؟

2.1. تأثير شروط صندوق النقد الدولي على الفئات الأكثر فقرا في لبنان

قبل الخوض في تفاصيل برنامج صندوق النقد الدولي وآثاره على سكان لبنان، إنه من المهم فهم التحديات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة، وتداعياتها الحالية، وكيف يمكن ربطها بسياسات صندوق النقد الدولي.

كانت الحكومة على مدى عقود تستخدم التدفقات والمساعدات الأجنبية لدعم واردات السلع الأساسية مثل القمح والأدوية والوقود. هذا البرنامج مكلف للغاية وتم تمويله في الغالب من قبل الفقراء لصالح الأغنياء. „قد تعتقد أن الهدف من الدعم سيكون إعانة أولئك الأقل حظاً ، لكن تحليلا تقريبيا يظهر أن ما يصل إلى 80% من الدعم قد يفيد في الواقع أغنى 50% من السكان، مع ذهاب 20 % فقط إلى النصف الأكثر فقرا" (تقرير اليونيسف للعام2020)[3] تم اليوم إيقاف معظم أشكال الدعم، مما أدى إلى زيادة هائلة في أسعار جميع السلع وأثر سلبا على السكان الفقراء.

وبشكل مماثل، يواجه لبنان إخفاقات كبيرة في نظام الحماية الإجتماعية حيث اختارت النخب الحاكمة نظاما غير رسمي لتعزيز والحفاظ على شبكاتها الزبائنية التي تعزز الوضع الراهن وتوسع نفوذها الطائفي والسياسي. وللتوضيح، فإن غالبية السكان في لبنان لا يستفيدون من الحماية الإجتماعية الرسمية، ويضطرون أحيانا إلى الانخراط في سلسلة من العلاقات الزبائنية من أجل تأمين الحد الأدنى من مستويات المعيشة والرفاهية. يتألف مشهد الحماية الإجتماعية في لبنان من مجموعة متنوعة من المخططات المتناثرة غير المستدامة. وبعبارة أخرى، أدى التشتت الهائل للبرامج المقدمة وشبكات الأمان الإجتماعي إلى خلق فجوة كبيرة في التغطية المجتمعية، مما أدى إلى زيادة الظلم الإجتماعي وإهمال شريحة كبيرة من الناس. علاوة على ذلك، فإن متطلبات التسجيل في مثل هذه البرامج لا تعطي الأولوية دائما لأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية أكثر من غيرهم.

بينما تعيش البلاد حالة من الفوضى، فشل المسؤولون في تنفيذ الإصلاحات الأساسية التي أدت إلى تآكل ثقة المجتمع الدولي في مؤسسات الدولة. إن قرض صندوق النقد الدولي الذي كان من السهل تجنبه قبل بضع سنوات يعتبر الآن شرطا أساسيا لتلقي أي دعم من البلدان الأجنبية. يتلقى لبنان في الواقع المشورة الفنية من صندوق النقد الدولي من خلال تقارير المادة الرابعة منذ سنوات، لكنه لم يستفد أبدا من حزمة الإنقاذ التي ستتطلب بالتأكيد الالتزام بإصلاحات سياسية واسعة النطاق وتدابير تقشفية.[4] بدأت المفاوضات رسميا وتم التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين، إذا تمت الموافقة عليه، يمكن الحصول من خلاله على حوالي 3 مليارات دولار أمريكي على مدى فترة 4 سنوات تقريبا.[5] ومع ذلك، قبل إن توقيت هذه الصفقة قبل الانتخابات مباشرة يهدف إلى إنقاذ المؤسسة السياسية والحفاظ على الوضع الراهن.

وبصرف النظر عن ذلك، يتمتع صندوق النقد الدولي بسمعة تعود إلى ترويجه بقوة للتغييرات النيوليبرالية وخاصة في البلدان المتخلفة والنامية. علاوة على ذلك، ينظر إليه باعتباره أداة لتعزيز المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تهيمن على عملية صنع القرار في الصندوق. على سبيل المثال، دعم صندوق النقد الدولي لفترة طويلة عملية ربط العملة بالدولار وذكر صراحة في المادة الرابعة لعام 2019: „لقد كان مصرف لبنان محور الاستقرار المالي وحماية عملية ربط العملة بالدولار، ولكن على حساب تكثيف الروابط بين البنوك السيادية، والتي تشكل مخاطر على استقرار القطاع المصرفي، وإضعاف ميزانيته العمومية مع حماية ربحية البنوك". وفي حين أن عناصر برنامج صندوق النقد الدولي لا تزال غير واضحة وغامضة، فمن المرجح أن يبدأ بتدابير تقشفية تتمثل بتخفيض الرواتب العامة وخفض مزايا الموظفين العموميين، بالإضافة إلى التدخلات الضريبية التي من شأنها أن تزيد بشكل كبير من الضرائب غير المباشرة.

لطرح المسألة بإختصار، سيكون لبرنامج صندوق النقد الدولي تأثير سلبي على الفئات الأكثر ضعفا في البلاد. ومن بين الإنتقادات التي طالت الصندوق أنه يعتمد بشكل كبير على ضغط الطلب الكلي المحلي، وبالتالي يقلل من الإنفاق الحكومي، مما يؤثر على الطبقات المهمشة والمنخفضة الدخل، والنساء اللواتي يمثلن 31٪ من الموظفين العموميين (CAS، 2011)[6]. ومن المرجح أن يشجع صندوق النقد الدولي الخصخصة بذريعة مكافحة الفساد. وسيؤدي القيام بذلك إلى تفاقم حالة القطاع العام الذي يعاني قبل ذلك من نقص التمويل وسيحول الإحتياجات الأساسية مثل التعليم والاستشفاء والكهرباء إلى سلع فاخرة لا يستطيع تحملها سوى عدد قليل من الناس. يهدف برنامج صندوق النقد الدولي إضافة إلى ذلك إلى تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات دون الاهتمام بأوجه عدم المساواة وضرورة تنفيذ خطط حماية إجتماعية شاملة للحد من الفقر ودعم ثلثي الفقراء في البلاد.

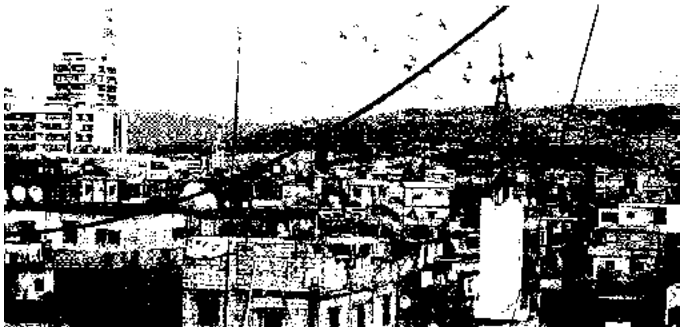

3 Read more on: https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/hurtling-toward-precipice-no-parachute-attached

4 Read more on: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621062/bp-imf-lebanon-economy-crisis-121020-en.pdf

5 Read more on: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility

6 Read more on: http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/Gender_statistics/Status%20of%20Women%20in%20Lebanon_Dr.%20Maral%20Tutelian.pdf

2.2. ما الذي لا يزال بالإمكان القيام به؟

يتعين على صندوق النقد الدولي أن يتشاور مع منظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية المستقلة، ونقابات المهنيين، وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع وإشراكها في وضع الإصلاحات وخطة الانتعاش الإقتصادي.
ومن الأمثلة التي يمكن أن نتعلم منها التجربة التونسية مع صندوق النقد الدولي، حيث رفض الاتحاد العام التونسي للعمل الشروط الضارة والمؤلمة لناحية طرح قرض جديد لإنقاذ البلاد حيث نفذ إضرابا في الشركات العامة[7] وهدفت الإضرابات إلى الدفاع عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للعمال وضمان بقاء بعض شركات القطاع تحت الملكية عامة.

وفي السياق نفسه، يجب على منظمات المجتمع المدني اللبناني والنقابات العمالية تعبئة جهودهم نحو استراتيجيات قائمة على الأدلة للتأثير على القرارات السياسية والدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يضمن الحماية الإجتماعية للسكان. ينبغي للعمال والقواعد الشعبية والمنظمات المستقلة إنشاء تحالف للدعوة إلى خطة انتعاش إقتصادي أكثر شمولا يمكن الوصول إليها ونظام رعاية إجتماعية شامل تحقيقا لهذه الغاية.

3. السياسات المالية في أعقاب أسوأ الأزمات في لبنان

3.1. النظام الضريبي في بلد غير متكافئ

يعتمد لبنان بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة التراجعية، مما يؤثر بشكل أكبر على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. على سبيل المثال، توقعت وزارة المالية أن تسدد في عام 2013، ضريبة القيمة المضافة 3.9٪ من النفقات الاستهلاكية للأسر الفقيرة والطبقة المتوسطة الدنيا، مقارنة ب 7٪ للأسر من الطبقة المتوسطة العليا والأثرياء[8]
النظام الضريبي قديم متمثل بضرائب على الأجور ودخل المتلكات والميراث بمعدلات تصاعدية لا تزال غير تقدمية للغاية على الرغم من الزيادة الأخيرة في عام 2019 لأصحاب الدخل الأعلى من 20 إلى 25٪[9]
نظرا لإنتشار مبدأ عدم المساواة بشكل كبير في لبنان، إن مشكلة النظام الضريبي الحالي تعد على سبيل الخصوص أمر جوهري. وقد أظهرت العديد من الدراسات التركيز المفرط للدخل. على سبيل المثال، وفقا لقاعدة بيانات عدم المساواة العالمية ، في عام 2021 ، حصل أغنى 10٪ على 55.5٪ من دخل البلاد ، وحصل أفقر 50٪ على 10.3٪ فقط. التفاوت عند هذا المستوى هو من بين أعلى المعدلات في العالم ويعتبر أيضا متطرفا إذا أردنا أن نذكر التوزيع غير المتكافئ بشكل كبير للودائع المصرفية وعدم المساواة في الثروة ، حيث أن أعلى 10٪ يمتلكون 19٪ وأدنى 50٪ يمتلكون 0.1٪ فقط[10]

3.2. الإجراءات اللازمة للنمو الإقتصادي الشامل والمستدام

يتمثل أحد المكونات الرئيسية للاستجابة للأزمة المالية والإقتصادية الحالية وصياغة مسار ديناميكي ومستدام للنمو الإقتصادي في البدء في إعادة بناء القاعدة الضريبية على أساس مبادئ الكفاءة والعدالة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك دون ثقة الشعب في الحكومة. لذلك، يجب أن تتم مكافحة التهرب الضريبي والتهرب الضريبي أولا من أجل تمهيد الطريق لنظام ضريبي تصاعدي وضريبة لمرة واحدة على الثروة. وفي نفس السياق، فإن إلغاء السرية المصرفية شرط مسبق مطلوب لفرض ضرائب على عائدات المهن الحرة والمكاسب الرأسمالية وتحويل الأموال من اللبنانيين إلى الخارج.

يضع النظام الضريبي الحالي العبء على عاتق أشد الناس فقرا، مما يؤدي إلى انكماش الطلب وبالتالي الإقتصاد. بالتالي، سيكون من الضروري تنفيذ تدابير تحول الأعباء المالية لتحويل دفع الضرائب من الأشخاص الأكثر فقرا إلى الأكثر ثراء من أجل جعل النظام الضريبي أكثر عدالة مع تحقيق الاستقرار في الحالة الإقتصادية في الوقت نفسه.

تعتبر السياسة الضريبية التصاعدية إصلاحا استراتيجيا وعاجلا من شأنه جمع الأموال المحلية التي ستترجم إلى استقرار إقتصادي وتحسين ظروف الناس عند إنفاقها على الخدمات العامة مثل التعليم والنقل والرعاية الصحية.

7 Read more on: https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-labour-union-warns-strikes-imf-talks-loom-2022-10-03/

8 As mentioned in: https://www.arab-reform.net/publication/which-tax-policies-for-lebanon-lessons-from-the-past-for-a-challenging-future/

9 Read more on: https://www.arab-reform.net/publication/which-tax-policies-for-lebanon-lessons-from-the-past-for-a-challenging-future/

10 See more on: https://wid.world/country/lebanon/

4. مرحلة ما بعد الأزمة في لبنان

4.1. استكشاف السياسات العميقة والضرورية

سيحتاج لبنان إلى مساعدة مالية دولية كبيرة فضلا عن إعادة هيكلة ديونه الداخلية والخارجية، من تحقيق الاستقرار في الإقتصاد ووضع الأساس للنمو المستدام الطويل الأجل.

من أجل إنعاش الإقتصاد الإنتاجي، وحل الكارثة الإنسانية بسرعة، ومعالجة التضخم المفرط، ستكون هناك حاجة إلى تمويل رسمي. بالإضافة إلى ما ذكر في الأقسام المذكورة أعلاه، فإن ضمان إمكانية إدارة الديون ومرونة الإقتصاد الكلي هما شرطان أساسيان للتنمية والاستثمار والعودة السلسة إلى أسواق رأس المال الدولية.

أيضاً إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من الخسائر المزمنة للعديد من المنظمات المملوكة للدولة. مراقبة وإدارة عمل الجهات العامة مثل الوزارات ومصرف لبنان والجمارك اللبنانية ومجلس التنمية والإعمار. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعود الإصلاحات بالنفع على جميع السكان في لبنان وليس فقط على الأثرياء وأصحاب العلاقات النفعية من أجل حل الاضطرابات الإجتماعية وإنتشار عدم المساواة على نطاق واسع.

للتوضيح، إن وضع وتطوير شبكات أمان إجتماعي دائمة وبديلة تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع من الغذاء والمأوى والتعليم والصحة سيكون ذو أهمية قصوى لمساعدة الناس في هذه الأوقات الصعبة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة مسؤولة عن توفير هذه المتطلبات من خلال تنظيم شبكة تقوم على قيم العدالة الإجتماعية والتضامن وعدم التمييز. ويستلزم ذلك سن قوانين الحماية الإجتماعية وبرامج حماية العمالة وتوسيع نطاق وصولها إلى الفئات غير المحمية.

ينبغي للإصلاحات العاجلة والملموسة أن تتناول أيضا الإستثمار في البنية التحتية بما يتجاوز إنارة الشوارع وإصلاح بعض الطرق. والواقع أن توحيد أصول الدولة في إطار هيكل مشترك تديره الحكومة ووضع إطار واضح من شأنه أن يسهل إدارتها بشكل سليم، وبالتالي يساهم في الحد من الفساد وتعزيز الحوكمة والقوة المؤسسية. لذلك ، يمكن توليد أرباح سنوية من أجل تمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

علاوة على ما سبق ذكره، ينبغي إعطاء حوافز للشركات المنتجة والتعاونيات ومؤسسات التضامن التي تخدم مجتمعاتها وتنتج احتياجاتها. يمكن على سبيل المثال للحكومة تزويدهم بالطاقة المدعومة أو المواد الخام لمساعدتهم على خفض التكاليف وبناء وتعزيز قدراتهم الإنتاجية. وينبغي لهذه السياسات أن تشجع على زيادة الإستثمار للتغلب على الفجوات القائمة منذ أمد بعيد في البنى التحتية والتمكين من تطوير فرص عمل كبيرة.

يجب على الحكومة إضافة إلى ذلك إعادة النظر في اتفاقياتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف على قدم المساواة، حيث فتحت بعض الاتفاقيات أسواقا جديدة أمام مصدري الاتحاد الأوروبي دون فتح أسواق جديدة للمصدرين اللبنانيين.

وعلى نحو مماثل، يلزم اتخاذ تدابير جادة لتحسين معايير جودة المنتجات المحلية لإستيفاء المعايير الدولية وزيادة الصادرات[11] وبالتالي، فإن دور الحكومة لا يقتصر على بناء الشراكات وتوقيع الاتفاقيات ولكن أيضا دعم صغار المنتجين وتزويدهم بالمهارات الفنية والمنتجات المالية لتعزيز القطاعات الإنتاجية وإنشاء شبكات التعاون.

على الصعيد الحكومي الإقليمي والمحلي، فإن البلديات هي الأنسب للعمل كمروجين محليين لخطط التنمية الإقتصادية وللتنسيق مع البلديات الأخرى للحصول على الدعم اللازم وتبادل الموارد. ينبغي للسلطات المحلية أن تلعب دورا داعما في تعزيز الابتكار من خلال إنشاء حاضنات أعمال محلية يمكنها توفير التدريب والدعم للشركات الناشئة. يجب على البلديات مساعدة الشركات على إختيار المواقع المناسبة لعملياتها، وتوفير مساحات لها بتكاليف إيجار مخفضة من أجل تعزيز الإقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، وتعزيز سبل العيش للمجتمع بأكمله.

تحتاج البلديات إضافةً إلى ما سبق ذكرهُ أن توفر إدارة خاضعة للمساءلة للمجتمعات المحلية وضمان تقديم الخدمات بطريقة مستدامة مع التشجيع على الحفاظ على بيئة آمنة وصحية وتشجيع الناس على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

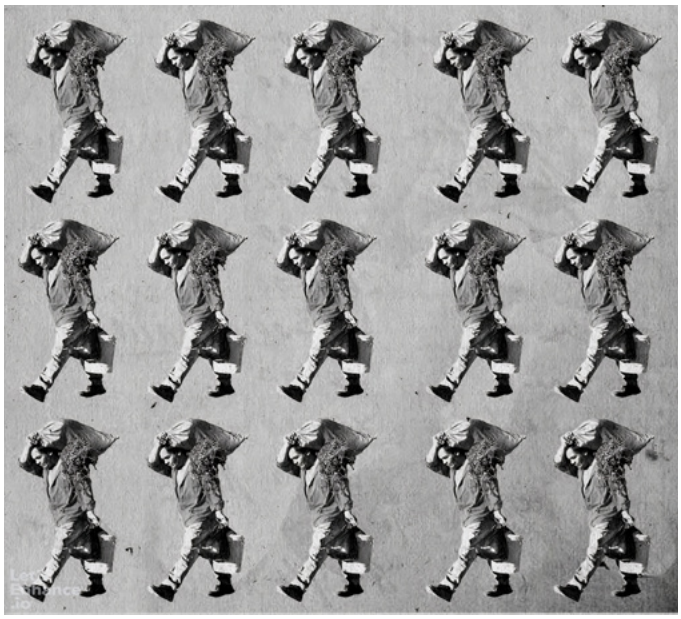

11 Read more on: https://www.meirss.org/assessing-the-lebanon-eu-association-agreement/

4.2. فهم أهمية الإصلاحات وحدودها

تستلزم الإصلاحات الاستراتيجية والفعالة معالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية بصورة كلية ومنهجية لأن هذه التدابير لا يمكن أن تكون انتقائية أو ناقصة. وفي حين يعتبر البعض أن تنفيذ الإصلاحات ضروري للتخفيف من معاناة سكان البلد على المدى القصير، يعتقد آخرون أن الإصلاحات وحدها لا تحدث تغييرا جذريا، بل قد تعوق هذه العملية على المدى الطويل.

إلا أن من الضروري جداً التمييز بين الإصلاحات الاستراتيجية التي تحسن بشكل كبير الظروف المعيشية للسكان المتضررين والإصلاحات التي تنفذها الدولة لتهدئة الاضطرابات الإجتماعية وغضب الشعب. وآخرها تلك الإصلاحات التي تساعد في الحفاظ على الوضع الراهن وتحقيق الاستقرار في النظام الإقتصادي الحالي. خلافاً لذلك فإن الإصلاحات التكتيكية التي تحسن ظروف عمل الموظفين تعزز قدرتهم على المشاركة في النشاط السياسي والمشاركة في النقابات العمالية الثورية. من ناحية أخرى، يقال إن مثل هذه الإنجازات هي سيف ذو حدين حيث أن من شأنها أن تثني العمال عن تنظيم أنفسهم في هياكل غير هرمية ومنظمات التضامن. مثال آخر يظهر أهمية الضرائب التصاعدية التي تهدف إلى إعادة توزيع جزء من الثروة. في حين يزعم البعض أن هذا الإصلاح يهدف إلى الحفاظ على نفس النظام في مكانه، فإن الضرائب التصاعدية ضرورية لضمان التوزيع السليم للعبء الضريبي وتمويل برامج الرعاية الإجتماعية.

علاوة على ذلك، فإن وجود حكومة جديدة وبرلمان جديد لن يغير كثيراً في المشهد السياسي. في الواقع، تم ضمان استمرارية النظام مرة أخرى من خلال وسائل الإعلام الرئيسية، والصراع الطائفي، والهياكل الإجتماعية الزبائنية. لذلك ينظر إلى العمل المباشر على أنه ضروري للدفاع عن حقوقنا وتحقيق إصلاحات استراتيجية. يمكن لهذه العملية مقارنة بالنتائج المحققة من خلال صناديق الاقتراع أن تنجز المزيد في وقت أقل. والفرق الآخر الذي يجب تسليط الضوء عليه هو أن الإصلاحات التي تقوم بها بعض الكيانات أو القطاعات التي تستهدف مجموعات محددة من الناس، مثل نقابة المهندسين لا تستوفي العمال بل والأسوأ من ذلك بإمكانها تقسيمهم. خلاصة القول إن التدابير الفعالة والهيكلية التي تغير نسيج هذا النظام والإطار الذي يعمل فيه إقتصادنا هي الأسس لنموذج عادل جديد.

5. خارطة طريق لتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء إقتصاد ديمقراطي

خلال ورش العمل والمناقشات، تم تقسيم النسيج الذي يؤلف المجتمع اللبناني إلى أربع مجموعات، كما هو موضح في الربع أدناه (الرباعي). وكما هو مبين، فإن المجموعات الأربع هي كما يلي:

المجموعة 1

المتأثرون سلباً بالنظام النظام والوضع الحالي ولكنهم سيستفيدون من الإقتصاد الديمقراطي والإصلاحات (فئة الحلفاء)

- صغار المنتجين
- العاطلون عن العمل
- مقدمو خدمات الرعاية
- سكان المناطق الريفية
- القطاعات الإنتاجية
- رواد الأعمال في التجارة الإلكترونية
- القطاع الفني
- النساء
- اللاجئون
- العمال المهاجرون
- سائقي سيارات الأجرة
- مجتمع مثلي الجنس
- العمال الموسميون
- عمال التوصيل
- الطلاب الذين لديهم وظائف
- ذوي الاحتياجات الخاصة
- عمال المنازل
- كبار السن
- طلاب الجامعات الحكومية
- المتاجر الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر
- المرأة غير العاملة
- الأطباء والمهندسين المعماريين والمهندسين
- التجار / الحرفيات

المجموعة 2

المتأثرون سلباً من الوضع الحالي وسيظلون كذلك بعد تطبيق الإقتصاد الديمقرطي والإصلاحات (فئة سلبية)

- الأفراد العسكريون
- المودعون الصغار والمتوسطون
- أصحاب العقارات الصغيرة

المجموعة 3

المستفيدون من النظام والوضع الحالي ولن يتأثورا سلباً بالإقتصاد الديمقراطي والإصلاحات (فئة محايدة)

- العاملون في المنظمات غير الحكومية
- شركات التأمين
- العمال عن بعد الذين يعيشون في لبنان (للشركات الدولية)
- محلات السوبر ماركت الكبيرة
- الصرافين / الصرافين
- محامون

المجموعة 4

المستفيدون من الوضع الحالي والذين سيفقدون إمتيازاتهم بعد تطبيق الإقتصاد الديمقراطي والإصلاحات (فئة المعارضين)

- أصحاب العقارات الكبيرة
- أصحاب البنوك
- كبار التجار
- المحتكرون
- أصحاب الموتورات
- أصحاب المقالع
- المؤسسات الدينية
- كبار المودعين المصرفي

المسارين التكميليين

أولا، ينبغي أن ينصب التركيز على توجيه المعونة نحو مشاريع التنمية وتحويل الأموال من القطاعات الإجتماعية إلى القطاعات الإنتاجية من أجل المساهمة في النمو الإقتصادي وضمان الاستدامة على المدى الطويل. ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية أن يقوموا بإدارة الموارد وذلك لتستعمل في الاستثمار في البنية الأساسية، وبناء مدن أفضل، والقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، مع التركيز على العلم والتكنولوجيا بوصفهما عاملين تغييرين في قواعد اللعبة في مفهوم التنمية. علاوة على ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز أيضا على تجهيز المؤسسات الصحية والتعليمية في القطاع العام لضمان المساواة في الوصول للجميع بمن فيهم الفئات المهمشة.

في نفس الوقت، ستكون هناك حاجة إلى إستراتيجية سياسية شاملة تستند إلى مسارين متوازيين متكاملين. المسار الأول هو طريق المواجهة السياسية، والمسار الثاني هو طريق بناء أسس بديلة. كلا المسارين بحاجة إلى تنظيم أشخاص المتأثرين سلباً من النظام الإجتماعي - الإقتصادي والسياسي الحالي والذين لديهم مصالح مشتركة من أجل الجمع بين جهود بناء مجتمع عادل وإقتصاد ديمقراطي. على صغار المنتجين والمزارعين والعمال والنساء والفئات المهمشة تغيير وتطوير أسس جديدة قائمة على المصالح الإجتماعية والإقتصادية بدلا من الانقسامات الطائفية. في الوقت نفسه، تحتاج الجماعات السياسية المتحالفة مع قضايا ومصالح هذه الفئات المحرومة إلى العمل في مواجهة سياسية جيدة التنظيم من أجل فرض إصلاحات جذرية واستراتيجية، والتي يمكن أن تكون مفيدة وتمهد الطريق لبناء البديل.

المساريين التكميليين

يبين الجدول أدناه نهجين مختلفين لتنظيم المتأثرين بالنظام والسياسات الحالية وأولئك الذين لديهم مصلحة في بناء إقتصاد ديمقراطي ومجتمع عادل. يجب أن يعمل هذان المساران بالتوازي، على الرغم من أن لديهما مناهج عمل مختلفة.

المواجـــــهة		البديل	
المعركة	خطة العمل	المعركة	خطة العمل
صندوق النقد الدولي	**السيناريو التونسي:** تعبئة النقابات والاتحادات العمالية ضد الحكومة لفرض أجندة العدالة الإجتماعية ضد أجندة التقشف، وجلب النقابات إلى أي طاولة مفاوضات	الرؤية	**رؤية الإقتصاد الديمقراطي** نموذج دليل التضامن لشبكة إقتصادية قائمة على التضامن [12] (الرسم البياني في الملحق 1)
السياسات المالية	توصية بشأن السياسات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة: تنظيم الفئات المهمشة والأحزاب والمنظمات السياسية المتحالفة معها في مقدمة تضغط من أجل الحصول على توصية بشأن تنمية القطاع الخاص (الجدول3)		
الإصلاحات الحكومية	توصيات الإقتصاد الديمقرطي للإصلاحات الحكومية: تنظيم الفئات المهمشة والأحزاب والمنظمات السياسية المتحالفة معها في جبهة تدفع باتجاه الإصلاحات الاستراتيجية التي تعيد البناء بدلا من الإصلاح، والتي تدفع نحو جدول أعمال ورؤية الإقتصاد الديمقراطي.أمثلة: (اللامركزية المجتمعية ، والرعاية الصحية الشاملة ، والإسكان الإجتماعي ، والتعليم الجيد المجاني الشامل ، وتعزيز الإقتصاد التعاوني)	مسار العمل	مسار عمل الترويج والتنظيم ومسار البحث لبناء الأسس الإجتماعية والإقتصادية البديلة وسلاسل التوريد والقيمة التعاونية المستدامة المترابطة وفقا لرؤية الإقتصاد الديمقراطي (نموذج دليل التضامن) سيتم النظر في إمكانات بناء البديل بشكل أكبر في الفصلين الثاني و الثالث من منتدى الإقصاد الديمقراطي لعام 2022
تمويل المانحين	توجيه المساعدات نحو الزراعة والصحة والتعليم والنقل والبنية التحتية بهدف زيادة القدرات والإمكانات لبناء سلاسل توريد تعاونية مترابطة مستدامة		

12 Check out the website of the Solidarity Directory: https://www.daleeltadamon.org/

توصية الإقتصاد الديمقراطي : الإيرادات مقابل النفقات

الإيرادات	النفقات
الضريبة على القيمة المضافة التصاعدية (قطاعي وإقليم)	المواصلات العامة
الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخل والمتلكات والأراضي وإيرادات الإيجار ومكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والضريبة المستهدفة (البيئية والإجتماعية...)	الرعاية الصحية والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه (يجب أن تكون جميعها شاملة)
الضرائب على الواردات لحماية المنتجات المحلية	إشراك النساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وذوي الاحتياجات الخاصة.
الضرائب المفروضة على المنظمات الدينية والخاصة	مساحات عامة مشتركة
	الرقمنة والتكنولوجيا، البحث والتطوير
ضريبة الشركات على أساس حجم القطاع	بنية تحتية شاملة
الضرائب على العقارات الشاغرة	الفنون والثقافة
الضرائب على مقدمي الخدمات المالي	الزراعة والقطاع الإنتاجي
	الشركات الناشئة المحلية
	الإسكان
	إعانات للعاطلين عن العمل
	مكافأة نهاية الخدمة
	رعاية الأطفال ورعاية المسنين ودور الأيتام
	الطاقة المتجددة (تغير المناخ)

شرح لمسار بناء البديل

للتوضيح، سيتألف بناء نموذج بديل من ثلاثة مسارات: (المسار الأول) البحوث، (المسار الثاني) الترويج و (المسار الثالث) التنظيم كما هو موضح أدناه.

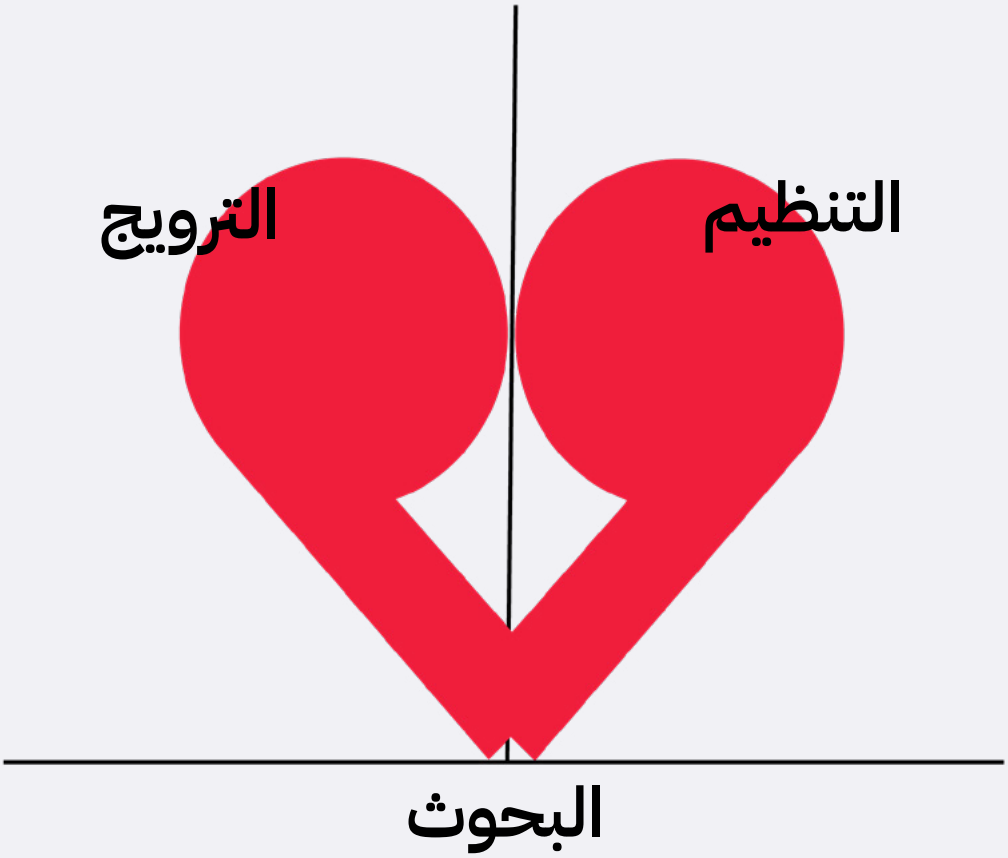

المسار الأول: البحث، سيركز على التجارب السابقة التي يمكن أن تدعم المسارين الآخرين. ستكون هذه عملية مستمرة تعتمد بشكل أساسي على المحادثات والمناقشات مع أصحاب المصالح المعنيين. سوف يكون مصدر للمعلومات يستعمل في تطوير اتجاهات و/أو أنماط معينة تتماشى مع رفاه الشعب. كما ستفسح هذه العملية المجال للتعلم حيث يمكن التحقق من التقدم المحرز باستخدام سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسية كمعيار وسيتم إجراء تغييرات وفقا لذلك.

المسار الثاني: الترويج، يركز على إشراك الناس وتشجيعهم على المشاركة في أنشطة مختلفة مثل المسرح التفاعلي والمناقشات واجتماعات قاعة المدينة والحملات. إن الترويج المباشر والعمل أمران لا بد منهما، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاستقصاء كأداة هامة جدا للترويج. ويشمل ذلك إجراءات مثل توزيع النشرات، الذهاب من مكان لآخر، وإجراء محادثات فردية، وما إلى ذلك. سيعمل ذلك على تبسيط المصطلحات وشرح المفاهيم الإقتصادية والإجتماعية بكلمات سهلة لنقل رسائل حول سياسات وقضايا محددة خاصة من خلال الظهور الإعلامي باستخدام أشكال متعددة من المحتوى المكتوب إلى المحتوى المرئي.

سيخلق **المسار التنظيمي** إضافةً إلى ما سبق مشروعا قويا ومنظما للديمقراطية المحلية يوحد أفراد المجتمع للنضال معا من أجل مصالحنا وحقوقنا الإجتماعية والإقتصادية، على عكس التنظيم الحالي الذي يركز على الطوائف والطبقات الإجتماعية لفصل المجتمع. ستركز عملية التنظيم هذه على الهدف المشترك، والقطاعات، والمصالح الإجتماعية والإقتصادية، والتضامن.

ستكون هذه المجموعات لامركزية لكن يتم تنظيمها وتمكينها للعمل بشكل جماعي، والتأثير على السياسات، والدفاع عن حقوقها باتباع نهج من القاعدة إلى القمة.

تتضمن العملية تجميع جميع المكونات المطلوبة للتغيير الإجتماعي، بما في ذلك الرؤية والمهارات والموارد وخطة العمل. نحن نعتقد أنه لا توجد طريقة صحيحة للتنظيم مع الناس ولكننا نعتبر أنه بمجرد تحديد المشكلة، يجب على الأشخاص المتأثرين وغيرهم من المهتمين التجمع من أجل فتح باب الناقش والعمل معا لإيجاد حل يناسب الجميع. من نفس المنطلق، سيبحث الفصل الثاني تحت عنوان „الإقتصاد الإقليمي" في دور صغار المنتجين والبلديات والتعاونيات والجهات الفاعلة الرئيسية المحلية في الإقتصاد في عدة مناطق في لبنان. كما سيسلط الضوء على الموارد الأساسية في هذه المناطق وكيف يمكن للإقتصاد اللبناني الاستثمار في هذه المناطق لوضع أسس لإقتصاد ديمقراطي مع عرض العلاقة بين الإقتصاد الديمقراطي والسياسة المحلية. وسيستكمل العمل على أرض الواقع بالبحث عن نهج جديدة للتنمية الإقتصادية من شأنها أن تسهم في غرس بذور إقتصاد مجتمعي جديد.

وبالتالي، سيتم تجميع الممارسات الناجحة ذات الصلة بالتقدم الإقتصادي ووضعها في سياقها الصحيح من أجل فتح النقاش وتمهيد الطريق نحو أطر قانونية جديدة ونموذج إقتصادي يعزز النمو الإقتصادي الشامل والعادل والمنصف.

وأخيرا، سننظر في بدائل مثل الاتحادات الائتمانية، والطاقة المملوكة من قبل المجتمع، ونظام الرعاية الصحية العام والمتكامل، ونستكشف إمكانية بنائها لتعزيز الملكية المجتمعية.

الملحق

نموذج دليل التضامن لشبكة إقتصادية قائمة على التضامن

THE DEMOCRATIC ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

The Solidarity Directory
دليل تضامن